



الأمين العام المساعد لشؤون الحرس اللواء خالد الوقتيت يتحدث



اللواء الوقتيت مكرما الرقيب لطيفة مفتاح ويبدو الرائد بدر المطوع



الملازم سارة الصراف والرقيب شريفة الكميبي والملازم إيمان شايح يمارسن مهامهن الأمنية

الكويتيات ينجحن في حراسة بيت الديمقراطية جنبا إلى جنب أشقائهن الرجال

وثلاثا من ضابطات الصف وهناك 14 طالبة برتبة ضابط وضابط صف يتدربن في معهد الشرطة النسائية بإكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية للانضمام إلى حرس المجلس.

وعن مهام الحرس النسائي أوضح أن حرس مجلس الأمة ككل يضطلع بمهمة تأمين أحد أهم مرافق الدولة ومعلمها الديمقراطي إذ يقوم بتأمين المبنى من خلال تطبيق شروط الأمن والسلامة، فضلا عن القيام بعمليات تفتيش باستخدام أحدث أجهزة التفتيش الأمني وإحكام المراقبة والسيطرة الأمنية عبر منظومة متكاملة من الكاميرات والأجهزة التكنولوجية.

ولفت إلى أن حرس المجلس يحرصون كذلك على تأمين الشخصيات والضيوف وإجراء عمليات المسح للتأكد من خلو المبنى وملحقاته من أي أجسام مشبوهة. وأكد الوقتيت العزم على تطوير المنظومة الأمنية في المجلس بالتعاون مع الحرس الوطني ووزارتي الداخلية والدفاع لمواكبة التطور المستمر في أساليب وتكنولوجيا العمل الأمني، مشيراً إلى أنه سيكون هناك في المستقبل برنامج تدريبي مخصص للحرس النسائي لزيادة كفاءتهن في هذا المجال. يذكر أن وزارة الداخلية الكويتية تضم في صفوفها كادراً نسائياً منذ سبع سنوات وتعمل الشرطيات الكويتيات في كثير من قطاعات الأمن التابعة للوزارة لكن لم يسبق لهن العمل كحارسات لمبنى مجلس الأمة الذي كان مشكلاً من الرجال فقط.



تفتيش لفظ آمن مجلس الأمة

إدخال المزيد من الحرس النسائي في المجلس لتخفيف العبء عنهم نظرا لصعوبة تفتيش النساء من قبل الرجال بحكم العادات والتقاليد. وللأسف أكثر على هذه التجربة وتقييمها أكد الأمين العام المساعد لشؤون الحرس اللواء خالد الوقتيت نجاح التجربة الأولى لعمل المرأة في حرس المجلس وتحقيق الأهداف المطلوبة بعد أن كان يعتري الخلل التعامل مع السيدات في المجلس سابقا.

وقال الوقتيت لـ«كونا» إن «الظروف الأمنية المحيطة وكثرة زائرات المجلس استدعت ضرورة إدخال العنصر النسائي في حرسه لإجراء عمليات التفتيش الذاتي التي كان يعتزرها إجراؤها في السابق». وأضاف أن عدد الحرس النسائي في المجلس يبلغ حاليا ضابطتين

بينهن لحماية المجلس والزوار وتطبيق كل الإجراءات الأمنية. وأضاف الجارالله أنه يؤيد وجود العنصر النسائي في حرسه لإجراء عمليات التفتيش الذاتي التي كان يعتزرها إجراؤها في السابق». وأضاف أن عدد الحرس النسائي في المجلس يبلغ حاليا ضابطتين

صف يتدربن في معهد الشرطة النسائية بإكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية للانضمام إلى حرس المجلس. وعن مهام الحرس النسائي، أوضح أن حرس مجلس الأمة ككل يضطلع بمهمة تأمين أحد أهم مرافق الدولة ومعلمها الديمقراطي إذ يقوم بتأمين المبنى من خلال تطبيق شروط الأمن والسلامة، فضلا عن القيام بعمليات تفتيش باستخدام أحدث أجهزة التفتيش الأمني وإحكام المراقبة والسيطرة الأمنية عبر منظومة متكاملة من الكاميرات والأجهزة التكنولوجية.

ولفت إلى أن حرس المجلس يحرص كذلك على تأمين الشخصيات والضيوف وإجراء عمليات المسح للتأكد من خلو المبنى وملحقاته من أي أجسام مشبوهة. وأكد الوقتيت العزم على تطوير المنظومة الأمنية في المجلس بالتعاون مع الحرس الوطني ووزارتي الداخلية والدفاع لمواكبة التطور المستمر في أساليب وتكنولوجيا العمل الأمني، مشيراً إلى أنه سيكون هناك في المستقبل برنامج تدريبي مخصص للحرس النسائي لزيادة كفاءتهن في هذا المجال. يذكر أن وزارة الداخلية الكويتية تضم في صفوفها كادراً نسائياً منذ سبع سنوات وتعمل الشرطيات الكويتيات في كثير من قطاعات الأمن التابعة للوزارة لكن لم يسبق لهن العمل كحارسات لمبنى مجلس الأمة الذي كان مشكلاً من الرجال فقط.

وقال الوقتيت لـ«كونا» إن «الظروف الأمنية المحيطة وكثرة زائرات المجلس استدعت ضرورة إدخال العنصر النسائي في حرسه لإجراء عمليات التفتيش الذاتي التي كان يعتزرها إجراؤها في السابق». وأضاف أن عدد الحرس النسائي في المجلس يبلغ حاليا ضابطتين



الأمين العام المساعد لشؤون الحرس اللواء خالد الوقتيت وحرس المجلس يتعرفون على التجربة الأمنية في الإمارات

ولا يجوز لأي قوة مسلحة أخرى دخول المجلس أو الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه. لكن تجربة الشرطة النسائية في مجلس الأمة كانت محفوفة ببعض الرهبة سواء للحارسات أنفسهن أو لشركائهن الرجال لكن سرعان ما تم تخطيبها مع بدء العمل على أرض الواقع لاسيما أن المرأة حضرت في مبادئ كثيرة مشابهة ومنها وزارة الداخلية.

وللاطلاع عن كثب على هذه التجربة جالت «كونا» في أروقة مجلس الأمة والتقت عددا من المعنيين والمعنيات وكان على رأسهم الأمين العام المساعد لشؤون الحرس اللواء خالد الوقتيت الذي أكد نجاح التجربة الأولى لعمل المرأة في حرس المجلس وتحقيق الأهداف المطلوبة بعد أن كان يعتري الخلل

وحينها لقيت ترحيبا وتشجيعا من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الذي دعاهن إلى المثابرة والجدية في العمل. ولم يفت الرئيس الغانم حينها الإشارة إلى أهمية وجود الحرس النسائي للمجلس نظرا إلى الحاجة لوجود عناصر نسائية محترفة يمكنها التعامل مع أي إجراء أمني أو عمليات التفتيش الخاصة بالنساء، هذا فضلا عن قيامهن بمهامهن في عمليات الكشف والتفتيش على النساء من الموظفين وزوار مجلس الأمة واحتراما للقيم والعادات والتقاليد والخصوصية.

ووفق المادة 118 من الدستور الكويتي فإن حفظ النظام داخل مجلس الأمة من اختصاص رئيسه ويكون للمجلس حرس خاص يؤتمر بأمر رئيس المجلس

كونا - مريم الوفيان
من شقائق الرجال وسندهم ولطالما كان حضورهن في مختلف ميادين العمل يضيف خصوصية حضارية تمثلت بخوض المرأة الكويتية غمار مجالات كانت لوقت قريب حكرا على شقيقها الرجل كالخدمة العسكرية والأمنية وأخرها توليها مهام الشرطة النسائية وحراسة مجلس الأمة بيت الديموقراطية الكويتية. وبالطبع تضاف هذه التجربة إلى سجل المرأة الكويتية المتفوقة والناجحة في العديد من المجالات والمناصب التي شغلتها نائبة ووزيرة وسفيرة وطبيبة ومعلمة ومهندسة ومحامية وصولا إلى شتى المواقع التي أثبتت من خلالها أنها أخت الرجال ونصف المجتمع وشريكة أساسية في بناء الوطن وتطويره.

ومع وجود العنصر النسائي في مبنى مجلس الأمة سواء إعلاميات أو باحثات أو زائرات وغيرهن استدعت الحاجة وجود العنصر النسائي في عملية تأمين المبنى وكانت الكوكبة الأولى التي تولت هذا الموضوع في مجلس الأمة السابق ولا تزال مستمرة عبارة عن خمس نساء ممن باشرن عملهن كحارسات لمبنى مجلس الأمة الذي قرر الاستعانة بالشرطة النسائية في مبناه للمرة الأولى في تاريخ الكويت.

وتضمنت الدفعة الأولى من شرطيات مجلس الأمة ضابطتين وثلاث ضابطات صف على أن تتحقق بهن مزيد من الشرطيات



وكيل ضابط انتصار السهلي مع زميلاتها في لحظة استعداد

مَشَارِكَةُ الْأَكْبَادِ

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلتي

العبد الجليل والبحر الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

شيخة شمالان أحمد البحر

أرملة/ سليمان الداود العبد الجليل

تغمده الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ



وزارة الداخلية

قطاع وكيل وزارة الداخلية
المساعد للشؤون المالية
إدارة المشاريع الاستثمارية

إعلان

مزيدة كافيتريات الإدارة العامة لشؤون الإقامة لمحافظات حولي/الجهراء/الأحمدي

تعلن إدارة المشاريع الاستثمارية بوزارة الداخلية عن طرح المزيدة رقم ٢٠١٦/٤
للترخيص باستغلال واستثمار (كافيتريات الإدارة العامة لشؤون الإقامة) بمحافظات حولي/الجهراء/الأحمدي - لتقديم خدمة مشروبات متنوعة ومأكولات خفيفة بحيث يستغلها كما هو وارد في كراسة الشروط العامة والخاصة للمزيدة .

فعلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في أعمال تجهيز وتقديم الوجبات الغذائية والعصائر والمشروبات ولها في ذلك خبرة سابقة في هذا المجال لا تقل مدتها عن ثلاث سنوات الراغبة في الاشتراك في هذه المزيدة، مراجعة إدارة المشاريع الاستثمارية بمنطقة سلوى قطعة (١١) شارع محمد وسمي الوسمي قسيمة رقم (٧٦) أثناء الدوام الرسمي وذلك اعتباراً من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٦/١٢/٢٦ للحصول على كراسة الشروط العامة والخاصة بهذه المزيدة، نظير رسم قدره (١٠٠ د.ك) للمزيدة غير قابل للرد.

وسوف يُعقد اجتماع تمهيدي للحاصلين على كراسة الشروط بمقر إدارة المشاريع الاستثمارية يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٧/١/١١ الساعة العاشرة صباحاً تودع العطاءات لدى لجنة فض المظاريف بإدارة الخدمات المجتمعية بمبنى وزارة الداخلية بمنطقة صباحان - علماً بأن آخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٧/١/١٨ ولن يلتفت إلى أي عطاء يرد للإدارة بعد هذا التاريخ.

للمراجعة والاستفسار/ إدارة المشاريع الاستثمارية
هاتف: 25654708/25654741/25654740